الفصل العاشر

الاستنتاجات العامة

محتويات الفصل العاشر

م	الموضوع	الصفحة
١	أهداف الفصل.	
٢	الخريطة الذهنية.	
٣	المخرجات التعليمية.	
٤	مقدمة.	
٥	مستخلصات البحث.	
٦	التصور المقترح.	
٧	خطة العمل	
٨	التوصيات.	
٩	المقترحات.	
١٠	الدراسات المستقبلية.	
١١	ملخصات البحث.	
١٢	خاتمة.	
١٣	أسئلة وتدريبات.	
١٤	أنشطة عملية.	
١٥	التقييم الذاتي.	

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل الي تحقيق النتائج التالية:

١) كتابة مستخلصات البحث.

٢) وضع التصور المقترح.

٣) وضع خطة العمل.

٤) استخلاص التوصيات.

٥) صياغة المقترحات.

٦) اقتراح الدراسات المستقبلية.

٧) كتابة ملخصات البحث.

الخريطة الذهنية:

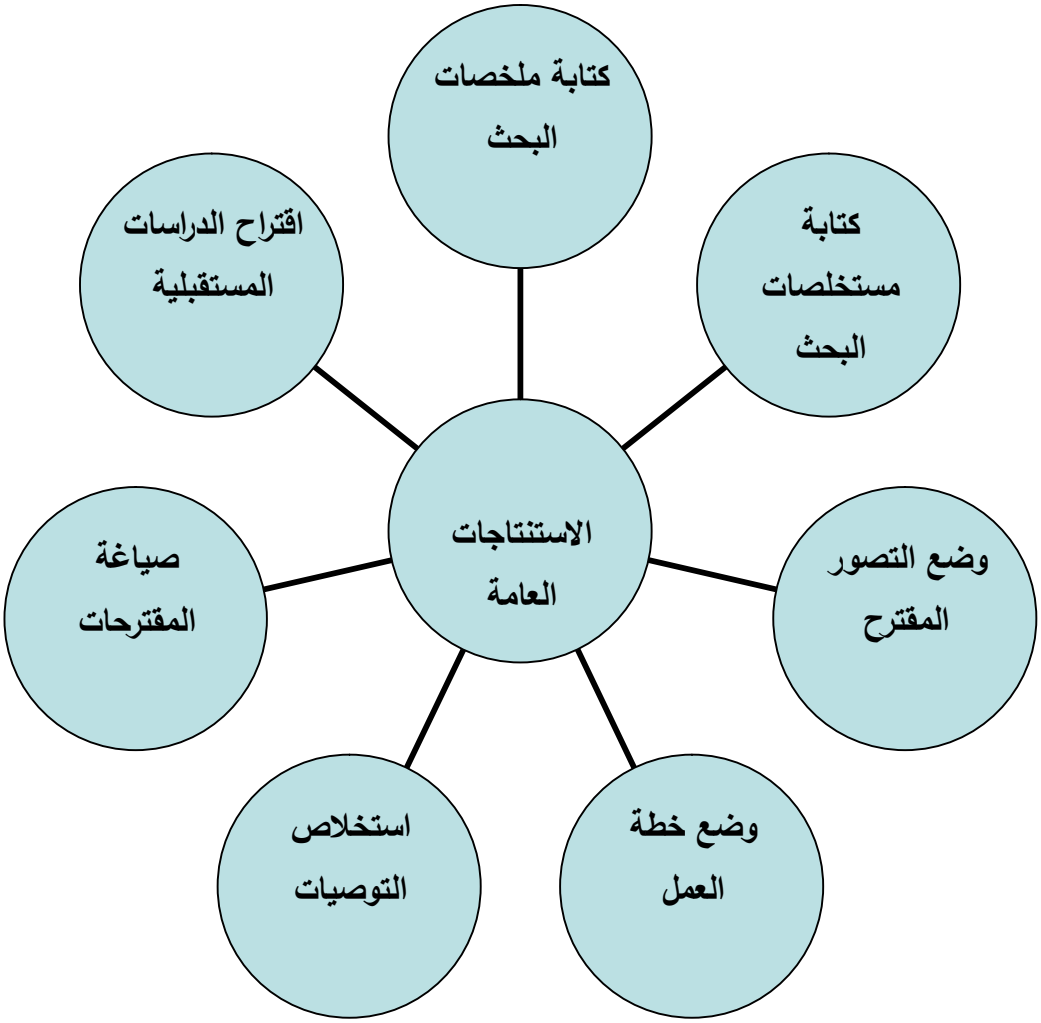

المخرجات التعليمية:

من خلال هذا الفصل يصبح القارئ علي معرفة بكلا من:

١) كتابة مستخلصات البحث.

٢) وضع التصور المقترح.

٣) وضع خطة العمل.

٤) استخلاص التوصيات.

٥) صياغة المقترحات.

٦) اقتراح الدراسات المستقبلية.

٧) كتابة ملخصات البحث.

مقدمة:

ينتهي الباحث من اختبار الاهداف والفرضيات العلمية ويصل للنتائج العامة ثم يبدأ في وضع الاجراءت التنفيذيةللنتائج التي توصل اليها، حيث يضع مستخلص لبحثه، وتصورا مقترحا وخطة عمل ومجموعة من التوصيات العلمية والمقترحات التنفيذية مسترشدا باساليب فنية تنفيذية، ثم يستنتج مجموعة من القضايا البحثية لدراستها مستقبلا من قبل المتخصصين في نفس المجال او المهتمين بنفس القضية البحثية.

مستخلصات البحث:

– مقدمة البحث هي التي تعطي التصور العام عن الدراسة وعن أهميتها والإضافة التي تسعي إليها وأهدافها ويجب بعد قراءة مقدمة بحثك نفهم ماذا يريد بحث؟ ويجب صياغة المقدمة بنوع من التشويق والجاذبية وتكون مختصرة وليس مملة، وفي صميم الموضوع وليس مقدمة عامة.

– الخاتمة وهي آخر ما يكتبه الباحث حيث إذا وصل الباحث إلى نهاية مشواره، كان عليه أن يعطي بياناً مركزاً عن بحثه، يلخص فيه النتائج التي توصل إليها في بحثه، والتوصيات والمقترحات التي يرى ضرورة الأخذ بها.

ويعتقد الكثير من الباحثين أن الخاتمة هي تلخيص وعرض لخطة البحث وللموضوعات المدرجة في الفهرس النهائي، وهذا اعتقاد خاطئ؛ لأنه يجب قصر موضوع الخاتمة على عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج، إضافة لما يقدمه من حلول واقتراحات لحل المشكلات التي يثيرها موضوع البحث.

ويجب أن تكون الخاتمة قصيرة فلا تتجاوز بضع صفحات، وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة إلى بضع عشرة صفحة، فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة، وعلي الباحث أن يوجه عناية فائقة للمقدمة والخاتمة، لأن البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن بحث أو كتاب بقراءة مقدمته وخاتمته، والارتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للمشكلة والخاتمة عرض لحلها.

ويجب ألا تحتوي الخاتمة على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية، بل مجرد فقرات متتالية، توضح موقف الباحث ووجهة نظره من مشكلة البحث، بما يثري البحث ويرفع من قيمته، ويفتح الباب للنقاش من جديد حول الموضوع، أمام باحثين آخرين.

– الملخص والمستخلص هناك فرق بين مستخلص الدراسة وملخص الدراسة

في المصطلح : مستخلص الدراسةِ Abstract وملخص الدراسة Summary ، ومن حيث المكان يوضع المستخلص في أول البحث ويوضع الملخص في نهاية البحث، من حيث المحتوى يتكون المستخلص من ٦نقاط (خلفية مختصرة في سطور عن الموضوع – الهدف– العينة – المنهج المستخدم – نوع الأدوات – وخلاصة النتائج، ويتكون الملخص من جميع عناصر الرسالة (العنوان – الأهداف – الأهمية –المشكلة–المنهج –العينة– الأدوات – الاساليب الإحصائية – النتائج الكمية والكيفية – والتوصيات، من حيث طريقة الكتابة في حالة

المستخلص تكتب كلمة مستخلص في وسط السطر – المسافة بين السطور ١سم – يكتب على هيئة فقرة واحدة – يكتب النص بخط عادي – لا تترك مسافات عند بدء الفقرة، أما في حالة الملخص يكتب بطريقة كتابة الرسالة ويفضل ان تكون المسافة بين السطور اكبر من ١سم، من حيث الحجم في حالة المستخلص (عدد الكلمات (١٢٠– ١٥٠) ويكتب في صفحة واحدة، وفي حالة الملخص – عدد الصفحات(٣–٥) صفحة.

التصور المقترح:

هو تصورا يضعه الباحث استنتاجا لنتائج دراسته، مثال:

التصور التخطيطي المقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

في ضوء الإطار النظري للدراسة والتراث النظري لمتغيرات الدراسة الرئيسية ونتائج الدراسات السابقة، وتحقيقاً للهدف الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج يمكن للباحث وضع تصور تخطيطي مقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الأسس التي يقوم عليها التصور التخطيطي المقترح:

(أ) تحليل نتائج الدراسات السابقة، والتي استعان بها الباحث في تحديد الدراسة الحالية والوقوف على جوانبها المختلفة.

(ب) القراءات والمعارف النظرية الخاصة بالديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

(ج) ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ميدانية والتي تُعتبر من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في بناء التصور المقترح.

(د) التراث النظري للتخطيط الاجتماعي وما يتضمنه من معارف ونظريات واستراتيجيات وتكنيكات.

المحور الأول: مرتبط بأهداف التصور التخطيطي المقترح:

١- الوصول إلي صنع السياسة الاجتماعية في مصر، في ظل الديمقراطية الاجتماعية.

٢- تحقيق الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

المحور الثاني: مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمساواة الاجتماعية في المجتمع:

١- أن تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.

٢- أن تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.

٣- أن تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.

٤- أن تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

٥- أن يكون الجميع سواء أمام القانون.

٦- أن يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.

٧- أن تكون شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.

٢- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمان حقوق أفراد المجتمع:

١- أن تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة

٢- أن يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن في إطار من المشروعية.

٣- أن يتم مواجهة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية التي تمنع الكثير من الحصول عليها.

٤- توفير الخدمات للجميع وعدم اقتصارها علي الحضر.

٥- أن يكون للجميع حق الرعاية الاجتماعية بلا استثناء في ضوء قواعد تنظيمية واضحة ومحددة

٣- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع:

١- أن تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام للفقراء والفئات الأولي بالرعاية.

٢- أن توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحقق لهم الجودة الاجتماعية.

٣- أن تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.

٤- تشديد العقوبة الاتجار بالبشر.

٥- تنمية المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رعاية الفقراء والفئات

الاولي بالرعاية.

٦- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني.

٤- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتحسين نوعية الحياة:

١- الاهتمام بتوفيرالتعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.

٢- أن تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية الجيدة للجميع.

٣- أن تحرص الدولة علي توفير فرص عمل لشباب الخريجين.

٤- أن تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.

٥- التزام الدولة بتوفير الإمكانات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

٦- أن تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء، في حدود المشروعية وبما لا يمس الأمن القومي للبلاد.

٧- أن تلتزم الدولة توفير مسكن ملائم لجميع الفئات بشروط ميسرة.

٨- أن تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه في جميع المناطق الريفية والحضرية والساحلية والصحراوية.

٥- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتعظيم مسئولية الدولة عن المواطن:

١- أن تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.

٢- أن تتحمل الدولة بمفردها مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

٣- التزام الدولة بتوفير فرص عمل وتأهيل الشباب للعمل.

٤- شراكة الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق جودة التعليم في ضوء المعايير العالمية.

٥- أن تصبح منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

٦- مسئولية الدولة عن محاربة جميع أشكال الفساد في المجتمع.

٦- مؤشرات تخطيطية مرتبة بالقضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية:

١- يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.

٢- يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.

٣- يجب الاهتمام بقضايا الرعاية الصحية عند صنع السياسة الاجتماعية.

٤- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.

٥- يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.

٦- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.

٧- أن يصبح من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.

٨- أن تكون الضرورة لتركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، والقضاء عليها نهائيا، واتخاذ الإجراءات التي تحول دون ظهور عشوائيات جديدة.

٧- مؤشرات تخطيطية مرتبطة مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية:

١- ينبغي مراعاة التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع عندصنع السياسة الاجتماعية.

٢- مراعاة المتغيرات المحلية المختلفة عندصنع السياسة الاجتماعية.

٣- أن يكونللقوي الاجتماعية تأثير عند صنع السياسة الاجتماعية.

٤- مراعاة الإطارالأيدلوجيالسائد عند صنع السياسة الاجتماعية.

٥- أن يوضع تأثيرات جماعات الضغط والمصالح عند صنع السياسة الاجتماعية.

٦- أن يراعي المسئولين الرأي العام عند صنع السياسة الاجتماعية.

٨- مؤشرات تخطيطية بالركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية :

١- أن تكون الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.

٢- أن تكون المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.

٣- أن يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.

٤- تعتبر التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.

٩- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمشاركون في صنع السياسة الاجتماعية:

١- يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.

٢- ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٣- أن يكون من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

١٠- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمانات صنع السياسة الاجتماعية:

١- من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.

٢- أهمية ترتيب الأهداف التي تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيقها في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

٣- أن يتم إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.

٤- أن يتم تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٥- أن يتم استخدام تكنيكات وآليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.

٦- أن تتم الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.

٧- هندسة (إعادة هندسة) مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يضمن رفع كفاءة المؤسسات والعاملين بها، وترشيد استخدام الموارد والإمكانات المؤسسية.

<u>المحور الثالث: مرتبط بتصور الديمقراطية الاجتماعية وفقا لنتائج للدراسة:</u>

١- مفهومالديمقراطية الاجتماعية:

أ- هي تحقيق المساواة الاجتماعية في المجتمع.

ب- هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.

ج- هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

د- هي تحسين نوعية الحياة.

هـ- هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

ويري الباحث أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية هي كل ما سبق.

٢- مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية جاءت في الترتيب التالي:

أ- الدولة.

ب- منظمات المجتمع المدني.

ج- رئيس الجمهورية.

د- مجلس الوزراء.

هـ- مجلس النواب.

و- الشعب بكل فئاته.

خطة العمل:

خطة العمل التي ينتهي الباحث اليها هي بمثابة الدليل الاجرائي لتطبيق ما توصلت له الدراسة في شكل خطة زمنية مجدولة.

مثال: خطة العمل المقترحة:

تقديم:

خطة العمل هي الوثيقة التي تسرد ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هدف محدد، والغرض من خطة العمل هو لتوضيح ما هي الموارد المطلوبة للوصول إلى الهدف، ووضع جدول زمني لحين الانتهاء، وتحديد ما هو المطلوب من الموارد لتلك المهام المحددة.

ويمكن وضع خطة عمل تساعد على التغيير تحول الرؤية إلى واقع ملموس، وزيادة الكفاءة وتصف خطة العمل الطريقة التي سوف تفي المؤسسة أهدافها من خلال خطوات العمل المفصلة التي تصف كيف ومتى سيتم اتخاذ هذه الخطوات.

الرؤية:

نحو مجتمع رفاه اجتماعي، قائم علي إيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية.

الرسالة:

المجتمع المصري يقوم علي مبادئ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية.

الأهداف الإستراتيجية:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- تحقيق التنمية الإنسانية.

٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.

٤- تحسين نوعية الحياة.

الآليات والإجراءات:

١- تشريعات قانونية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإنسانية والضمان الاجتماعي وتحسن نوعية حياة المواطنون.

٢- نشر ثقافة الديمقراطية الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

٣- تنمية الوعي السياسي للمواطنين من خلال الندوات التثقيفية والإعلانات التوعوية.

٤- توسيع دائرة المشاركة السياسية وتيسير العواقب أمام الفئات الضعيفة وتمكينها من المشاركة الحقيقية والفعلية.

٥- القضاء علي التمييز بكل أشكاله، وإتاحة الفرص أمام الجميع، من خلال تيسير الحصول علي تلك الفرص.

٦- توفير الرعاية الشاملة للجميع، من تعليم وصحة وسكن وخدمات أساسية.

٧- محاربة الفساد بكل أنواعه، من خلال تعظيم دور الجهات الرقابية واللجان الشعبية.

٨- إعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية.

٩- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

المشاركون في التنفيذ:

١- مؤسسات الدولة بمختلف تخصصاتها.

٢- منظمات المجتمع المدني.

٣- مجلس النواب.

٤- المواطنون.

الموارد اللازمة:

١- موارد تنظيمية.

٢- موارد تكنولوجية.

٣- موارد بشرية.

٤- خطة زمنية.

التغييرات المتوقعة:

١- مجتمع ذو رؤية ثقافية واعية.

٢- مجتمع مشاركا سياسيا.

٣- تنمية الولاء والانتماء.

٤- تنمية قيم المواطنة.

٥- انتشار التكافل الاجتماعي.

٦- توازن القوي الاجتماعية.

المخرجات النهائية:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- تحقيق التنمية الإنسانية.

٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.

٤- تحسين نوعية الحياة.

٥- تحقيق الرفاه الاجتماعي.

التوصيات:

كتابة التوصيات والمقترحات تعد التوصيات والمقترحات الثمرة أو الخلاصة التي يصل إليها الباحث، حيث أنها تمثل الحلول المقترحة والممكنة للمشكلة التي قامت من أجلها الدراسة، وتستنبط التوصيات من خلال نتائج الدراسة بحيث يمكن دراسة نتيجة كل تساؤل ومن ثم اقتراح التوصية المناسبة مقابل كل تساؤل، وتشكل التوصيات والمقترحات في مجموعها الحلول المقترحة لمشكلة الدراسة، كما يجب توفر شروط مهمة في وضع الاقتراحات فهي تساعد القارىء في الحصول على معلومات تتيح له الإجابة عن الأسئلة التي تدور في ذهنه.

الدراسات المستقبلية:

هي مجموعة من الدراسات العلمية والقضايا البحثية التي يستخلصها الباحث من خلالدراسته، وذلك لاستكمال دراستها او طرحها للمتخصصين لدراستها مثال:

قضايا مستقبلية:

تثير قضية الدراسة مجموعة من القضايا البحثية المستقبلية منها:

١- الديمقراطية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

٢- الطريق الثالث والتخطيط الاجتماعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

٣- العدالة الاجتماعية الواقع والمأمول.

٤- خدمات الرعاية الاجتماعية والمساواة الاجتماعية.

٥- حقوق الفقراء كمبدأ للعدالة الاجتماعية.

٦- مقياس الفجوة بين الفرص المتاحة وما هو مطلوب إتاحته.

٧- بناء مؤشرات تخطيطية لمواجهة الاحتكار.

٨- التمكين الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي.

٩- الدولة العميقة والعقد الاجتماعي.

١٠- المسئولية الاجتماعية والمجتمعية للقطاع الخاص.

١١- الفكر الإداري الحديث وإعادة أولويات اهتمام الدولة نحو المواطن.

١٢- تحسين نوعية الحياة ومؤشرات تخطيطية لمواجهة الغلاء والاحتكار.

١٣- الرعاية الاجتماعية والأحقية المطلقة.

١٤- شراكة منظمات المجتمع المدني مع الدولة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

١٥- بناء آليات التخطيطية لمحاربة الفساد الإداري والمالي.

١٦- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر في ظل الظروف والأوضاع الحالية الداخلية والخارجية.

ملخصات البحث.

ملخص البحث وهو لمحة موجزة يقوم الشخص بتقديمها عن بحث أو موضوع معين ، ويجب أن يتصف هذا الملخص بالشمول ، وذلك لكي يستطيع القارئ أخذ فكرة عامة عن الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته ، وبهذا يستطيع القارئ تحديد ما إذا كان هذا البحث مفيد له فيقوم بدراسته أو يبتعد عنه في حال كان غير ملائما لما يبحث عنه ، وبالتالي يكون قد وفر الوقت والجهد على الباحثين .

ويعد الغرض الأساسي من ملخص البحث هو إعطاء القارئ لمحة عامة موجزة عن الدراسة، ويجب أن يتصف ملخص البحث العلمي بالتكثيف، حيث يجب على الباحث أن يعمل على تكثيف المعلومات في ملخص البحث، وتوضيح المعلومات الغامضة الموجودة في البحث العلمي الذي يقوم به الباحث.

وملخص البحث العلمي هو جزء من هم أجزاء البحث العلمي، ولا يمكن الاستغناء عن هذا الجزء بأي حال من الأحوال فبدون ملخص البحث العلمي سيفقد البحث العلمي ركنا من أركانه الأساسية والمهمة.

ومن جهة أخرى فإن الملخص يفيد الباحث بأن يجعله يبدأ بالتفكير بالموضوع الذي حدده ، حيث يجعله يقوم بوضع خطة زمنية يسير عليها ، وبخاصة بعد أن توافق جهة البحث على بحثه .

وللمخلص نوعين الأول الذي يسمى مسودة والذي تقوم بتقديمه لجهة البحث لتنال موافقتها ، والثاني هو الملخص الذي تتم كتابته بعد الانتهاء من البحث .

وتعد كتابة المخلص أمرا يحتاج إلى الدقة والاحترافية ، وذلك لأنه يجب عليك أن تقوم بإعطاء لمحة شاملة ووافية عن أبرز النقاط التي دار البحث حولها في فراغ قصير ، فعليك أن تجيد الاختصار، كما يجب أن تتحلى بالدقة .

ويجب أن تقوم بكتابة المخلص بلغة سهلة وبسيطة ، مفهومة وواضحة ، ولذلك ضع نفسك مكان القارئ واسأل نفسك ، لماذا هذا البحث يستحق الكتابة ؟ ما هو الشيء الجديد الذي سأكتشفه من خلال قراءة هذا البحث ؟ وضع في المخلص الإجابة على هذه الأسئلة بحيث يصبح القارئ متشوقا للولوج إلى داخل البحث وقراءته .

أما بالنسبة لطول **ملخص البحث** فيجب أن يتراوح طوله بين ١٧٥-٢٠٠ كلمة ، يجب أن تبرز فيها قدراتك الإنشائية ، فتستخدم التعابير الجميلة ، كما احرص أن تضع في الملخص النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثك ، وضعها بشكل رؤوس الأقلام ، كل هذا عليك أن تضعه في مساحة قصيرة ، فاستخدم طريقة العصف الذهني في كتابة الملخص ، وعندما تصل للحديث عن طريقة البحث قم بتحديد نوع الدراسة إن كانت ميدانية أم لا ، العدد ، العمر، الجنس ، مكان السكن ، مستوى المعيشة ، وأذكر أدوات الاختبار التي قمت في استخدامها في أثناء البحث .

خطوات كتابة ملخص البحث العلمي:

١- في البداية يجب أن يقوم الباحث بكتابة سؤال البحث العلمي، ويحدد من خلاله الأسباب التي جعلت هذا السؤال مثيرا للاهتمام، ولذلك لكي يتشجع القارئ ويصبح لديه الحافز على اقتحام البحث العلمي الذي قام الباحث بإعداده، بالإضافة إلى ذلك فإنه سيساعدك كباحث على تذكر هدفك والتركيز عليه بشكل كامل.

٢- بعد ذلك يجب أن يقوم الباحث بوضع النظريات التي قام باختبارها وتأكد من صحتها دون أن يقدم أي شرح عنها.

٣- بعد ذلك يقوم الباحث بوصف الطرق التي سار عليها أثناء قيامه بالبحث العلمي، كما يقوم بالتحدث عن الطرق التي اتبعها أثناء قيامه بتحليل البيانات.

٤- بعد ذلك يجب أن يقوم الباحث بوصف نتائج البحث العملي وتحديدها، مع ذكر الآثار الرئيسية لتلك النتائج والتي تركتها على البحث العلمي الذي قام فيه الباحث.

٥- بعد ذلك يجب أن تترك مساحة صغيرة فارغة وذلك لكي تعود في النهاية إليها وتشرح الفرضيات التي استخدمتها، والنتائج التي توصلت إليها، ومن الممكن أن تقوم بتعديل بعض الأخطاء فيها.

٦- بعد ذلك يكمل الباحث تلخيص البحث مع التركيز بشلك مستمر على المسألة المراد تلخيصها في الملخص، والحرص الكبير على الإيجاز والاختصار والابتعاد عن العموميات.

٧- يجب أن يحرص الباحث عند قيامه بكتابة ملخص البحث على أن يكون تمهيدا للدراسة التي يقوم بها الباحث، وأن يعطي فكرة عامة ومختصرة عنها.

٨- ويجب أن يحرص الباحث على أن يكون ملخص البحث الذي يقوم به مكتوبا بلغة قوية ومحكمة، وخاليا من الأخطاء اللغوية والنحوية، والعبارات الغامضة التي تسبب الإرباك للقارئ.

٩- بعد أن تنتهي من كتابة ملخص البحث العلمي يجب عليك أن تقوم بقراءته بصوت مرتفع، وذلك لكي تتأكد من سلامته من الأخطاء اللغوية والنحوية.

وفي الختام نرى أن **ملخص البحث** يلعب دورا كبيرا في البحث العلمي، فهو البوابة التي يقرر من خلالها الباحث إن كان سيلجئ للبحث العلمي أم لا، كما أنه المخطط الذي سيضع للباحث الخطوات التي سيسير عليها وفق الخطة الزمنية التي وضعها لكتابة بحثه.

مثال ملخص عربي:

ملخص دراسة

الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

Social Democracyas a trendin making thesocial policy in Egypt

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

حازم محمد إبراهيم مطر

مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد زكي ابو النصر
أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور
ماجدة احمد عبد الوهاب
أستاذ التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

٢٠١٦م

أولا : مشكلة الدراسة :تتحدد المشكلة الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي :-

ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:-

- ما واقع الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
- ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
- ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية عند صنع السياسة الاجتماعية؟

ثانيا : أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :-

١. تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.
٤. اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥. التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

ثالثا : فروض الدراسة :.تختبر الدراسة الحالية الفرضيات العلمية التالية:

الفرض الأول: يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث يفترض إمكانية رصد الشواهد الميدانية المؤكدة لهذه العلاقة باستخدام أدوات متعددة في جمع البيانات تظهر دلالتها علي النحو التالي:

المتغير الأساسي: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.

ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.

ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

ث- تحسين نوعية الحياة.

ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

١- **المتغير التابع** : الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:

أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.

ب- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.

ت- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.

ث- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

ج- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

٢- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٣- توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٤- من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٥- من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الفرض الثاني: تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الفرض الثالث: من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها.

رابعا : مفاهيم الدراسة :.

(١) مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث).

(٢) مفاهيم السياسة الاجتماعية.

(٣) مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية.

خامسا : الإجراءات المنهجية :.

أولا: نوع الدراسة : دراسة وصفية.

ثانياً: منهج الدراسة :

١- منهج المسح الاجتماعي الشامل للخبراء.

٢- منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمسئولين.

٣- منهج تحليل المضمون للدستور المصري.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات:

١- المقابلة مع الخبراء.

٢- الاستبيان مع المسئولين.

٣- تحليل المضمون للدستور المصري.

- **تحليل المضمون:** تحليل محتوي الدستور المصري دستور ٢٠١٤م.
- **المقابلة:** إجراء مقابلة مع الخبراء والمتخصصين وأعضاء مجلس النواب.

- **استمارة الاستبيان:** صمم الباحث استمارة استبيان للمسئولين بوزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي.

رابعا خطة المعاينة:

١- الدستور المصري دستور ٢٠١٤م، أداة تحليل المضمون.

٢- عينة طبقية من معهد التخطيط القومي قوامها ١٢ مفردة للطبقة بمجموع ٧٢ مفردة من معهد التخطيط القومي.

٣- مسح اجتماعي شامل لمديري إدارات الأمانة العامة ونوابهم بوزارة التخطيط وعدد ٣٤ مفردة، وتم استبعاد ٦ مفردات لالتحاقهم بدورة تدريبية في فترة تطبيق أدوات الدراسة، لتصبح ٢٨ مفردة.

٤- عينة عمديه من الخبراء والمتخصصين لإجراء المقابلة، وتعمد الباحث هنا في اختيار عينته لاختلاف تخصصاتهم وأماكن تواجدهم وصعوبة مقابلتهم، حيث تمت المقابلة مع الخبراء والمتخصصين الأكاديميين وعددهم (٦) وأعضاء بمجلس النواب وعددهم (١٤) ورجال أعمال وعددهم (٢) وصحافة وإعلام وعددهم (٢) ووزارة التضامن الاجتماعي وعددهم (٢) وشخصيات عامة وعددهم (٤)، بمجموع (٣٠) خبير.

سادسا : أهم نتائج الدراسة:-

أ- حققت الدراسة أهدافها حيث:

١. تم تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تم تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. تم الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.
٤. تم اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٥. تم التوصل لرؤية استشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر ووضع خطة عمل لها.

ب-اختبرت الدراسة فروضها حيث:

تم قبول الفرض الأول كاملا ومؤداه انه يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

وتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- حيث تم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

٢- حيث تم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٣- حيث تم قبول الفرض الفرعي الثالث كاملا ومؤداه انه قد توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٤- حيث تم قبول الفرض الفرعي الرابع كاملا ومؤداه انه من المحتمل انه يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٥- حيث تم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا ومؤداه انه من المتوقع انه توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

حيث تم اختبار الفرض الأول باختبار فروضه الفرعية وتم قبول الفرض الأول، ومن هنا تصبح الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

تم قبول الفرض الثاني جزئيا ومؤداه تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، **حيث** يوجد تباين بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وأيضا الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، ولا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، كما انه لا يوجد تباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية ككل في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية.

تم قبول الفرض الثالث جزئيا ومؤداه من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، حيث يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية ككل والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، ولكن لا يوجد تباين لكل متغيرات السياسة الاجتماعية، حيث يوجد تباين بين استجابات المسئولين والخبراء في متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، ومتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ومتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ومتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ولا يوجد تباين في متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات العامة، والاستخلاصات النهائية، ومجموعة من القضايا العلمية المستقبلية، وتصور تخطيطي مقترح لصنع السياسة الاجتماعي في مناخ الديمقراطية الاجتماعية.

مثال ملخص اجنبي:

Faculty of Social Work

Department of social planning

Social Democracy as a Trend in Making the Social Policy in Egypt

Within the Requirements of a of PHD Degree in Social Work, Specialization Social Planning

Preparation

HAZEM MOHAMMED IBRAHIM MATTER

Assistant lecturer Social Planning Department
Faculty of Social Work
Helwan University

Supervision

Prof. Dr. Mohammed Zaki Abu-El Nasr&
Professor of Social Planning
Faculty of Social Work
Helwan University

Prof. Dr. Magda Ahmed Abdel Wahab
Professor of Social Planning
Faculty of Social Work
Helwan University

2016

First, the problem of the study:

The main problem of the study determined the following question: -

The nature of the relationship between social democracy and social policy making in Egypt?

Emanating from this main question a group of sub - questions, namely: -

- What is the reality of social democracy in the Egyptian society?
- What methods of exercise of social democracy in the Egyptian society?
- What is the practice of social - democratic methods when social policy - making?

Second: The objectives of the study:

The study aims to achieve a set of objectives, namely: -

1. Determine what social and democratic methods to achieve and responsibility to achieve the social policy - makers in Egypt through the reality on the ground.
2. Determine the degree of contrast between the making of social policy in the light of social democracy in the absence of social democracy.
3. Access to a range of foundations that must be considered when making social welfare policies in Egypt in light of the social - democratic climate.

Third, the hypotheses of the study:

The present study tested the following scientific hypotheses:

First hypothesis: that social democracy is expected to be one of the main trends in social policy - making in Egypt.

Where it is supposed to monitor the possibility of field proven evidence of this relationship by using multiple tools to collect data on the significance appear as follows:

1. Basic variable: social democracy and its significance in social policy - making process and the variables:
   - Social equality in society.
   - Ensure the rights of members of the community.
   - Empowering vulnerable groups in society.
   - Improve the quality of life.
   - Expand the responsibility of the state for the citizen.

2. The dependent variable: the trend in social policy - making in Egypt and their variants:
   - Issues that should be the focus of social policy.
   - Areas of influence that must be included in social policy.
   - Pillars that must be based on the social policy.
   - The participants in the making of social policy.
   - Guarantees of social policy - making.

And this hypothesis is tested through the following sub - hypotheses:

1. Expect there to be a positive correlation between social equality as a requirement of a democratic and issues that focus on social policy in Egypt.
2. Expect there to be a positive correlation between the empowerment of vulnerable groups in the society as a requirement of a democratic and guarantees of social policy - making in Egypt.
3. T. has found a positive correlation between improved quality of life and a prerequisite of democratic areas of influence contained in social policy - making process in Egypt.
4. Likely that there is a direct correlation between ensuring the rights of members of the community as a requirement and a democratic pillars that must be based on social policy - making process in Egypt.
5. It is expected that there is a direct correlation between maximizing the State's responsibility to the citizen of a democratic requirement and the role of participants in themaking of social policy in Egypt.

The second hypothesis: social policy - making as a process in relation to social democracy variables vary significantly enabling him prioritize these relationships and read themoral significance confirming the privacy of the trend in social policy - making in Egypt.

The third hypothesis: It is expected that there is a statistically D. contrast between those responsible for making social policy experts regard to the representation of social policy in Egypt for Social Democracy as a trend for the manufacture of prompt responses.

Fourth: conceptsof the study:

(1) Social democratic concepts (Third Way).
(2) Social policy concepts.
(3) Concepts trend in making social policy.

Fifth: methodological procedures:

First, the type of study: Descriptive study.

Second: The methodology:

1. Comprehensive approach to social survey of experts.
2. Approach social survey sample to the officials.
3. Curriculum content analysis of the Egyptian constitution.

Third: The tools of data collection:

1. Interview with the experts.
2. with a questionnaire to officials.
3. Content analysis of the Egyptian constitution.

Fourth: the preview plan:

- Analysis Content: Analysis of the content of the Egyptian Constitution, the Constitution of 2014.
- Interview: an interview with experts, specialists and members of the House of Representatives.
- Questionnaire: researcher designed a questionnaire to officials at the Ministry of Planning and the Institute of National Planning form.

1. **Sampling plan:**

- Egyptian Constitution, the Constitution of 2014, the content analysis tool.
- Stratified sample of the Institute of National Planning 12 - strong single layer with a total of 72 single National Planning Institute.
- A comprehensive survey of social managers and their deputies , the Secretariat of the Ministry of National Planning departments and the number 34 single, six were excluded vocabulary for joining a training course in the study period of application tools, to become 28 single.
- Sample intentional of experts and specialists to conduct the interview, and deliberately researcher here to choose appointed for different specialties, whereabouts and

difficulty interviewed, where he was meeting with experts and specialists academics and numbered (6) and members of the House of Representatives and the number (14), businessmen and the number (2) and the press and media and the number (2) and the Ministry of social solidarity and the number (2) public figures and thenumber (4), total (30) expert.

Sixth: The most important Results of the study: -

- The study achieved its objectives in terms of:

1. It has been determined what the social - democratic methods to achieve and responsibility to achieve the social policy - makers in Egypt through the reality on theground.
2. It was determining the degree of contrast between the making of social policy in the light of social democracy in the absence of social democracy.
3. Access to a group of foundations that must be considered when making social welfare policies in Egypt in light of the social - democratic climate.

- The study tested the hypothesis where:

First hypothesis was accepted in full to the effect that he expects that social democracy is one of the main trends in social policy - making in Egypt.

This hypothesis was tested through the following sub - hypotheses:

1. Where it was to accept the first sub - hypothesis to the effect that he fully expected the existence of a positive correlation between social equality as a requirement of a democratic and issues that focus on social policy in Egypt.
2. Where it was accepted sub - second hypothesis fully to the effect that he expected the existence of a positive correlation between the empowerment of vulnerable groups in the society as a requirement of a democratic and guarantees of social policy - making in Egypt.
3. Where it was to accept the third sub - hypothesis fully to the effect that there may be a positive correlation between improved

quality of life and a prerequisite of a democratic areas of influence contained in social policy - making process in Egypt.

4. Where it was accepted in full the fourth sub - hypothesis to the effect that it is possible that there is a direct correlation between ensuring the rights of members of thecommunity as a requirement and a democratic pillars that must be based on social policy - making process in Egypt.
5. Where he was accepted fully sub - imposition of the fifth and the effect it is expected that there is a direct correlation between maximizing the State's responsibility to thecitizen of a democratic requirement and the role of participants in the making of social policy in Egypt.

Where it was first hypothesis test to test sub homework first hypothesis was accepted, hence social democracy become one of the main trends in social policy - making in Egypt.

Was accepted the second hypothesis in part to the effect varies making social policy as a process in relation to social democracy variables variation morally enabling him prioritize these relationships and read the significance of moral asserting the privacy of the trend in the making of social policy in Egypt, where there is a discrepancy between the issues that should be the focus of policy social as one of making social policy in relation to social democracy variables, and also the pillars that must be based on the social policy as one of making social policy in relation to social democracy variables, and guarantees of social policy - making as one of making social policy in relation to social democracy variables, and there is no discrepancy between the areas of influence that must be included in social policy - making as one of the social policy in relation to social democracy variables, and guarantees of making social policy - making as one of the social policy in relation to social democracy variables, nor is there a discrepancy between social policy as a whole in relation to social democracy - making variables.

Been accepted third hypothesis in part to the effect of expected that there D. variation statistically among those responsible for making social policy experts regard to the representation of social policy in

Egypt for Social Democracy as a trend directed to manufacturing, where there is D. variation statistically among those responsible for making social policy as a whole, experts with respect to responses to responses the representation of social policy in Egypt for social democracy as a trend for manufactured prompt, but there is no variation for each social policy variables, where there is a discrepancy between officials and experts responses in a changing issues that should be the focus of social policy, and variable areas of influence that must be included in social policy, and variable pedestals which it must be based on the social policy, and variable guarantees social policy - making, and there is no variation in the participants in making social policy variable.

The study came up with a set of general conclusions, and the final conclusions, and a set of future scientific issues, and the perception of a planning proposal for making social policy in the social - democratic climate.

خاتمة:

يعتبر هذا الفصل من اهم الفصول وذلك لاحتواءه علي اهم النتائج العلمية للدراسة في وضعها الاجرائي والتطبيقي.

حيث ان القارئ المتميز يبدأ قرائته بالجزء الاستخلاصي الذي توصلت اليه الدراسة، ومن هنا يطلق الحكم علي الباحث، لان جميعنا يعرف ان الجزء النظري مأخوذ منالمراجع وليس به ابداع سوي الانتقاء.

بينما الجزء العملي هو الذي يظهر قوة البحث وتميز الباحث، ويجب علي جميع الباحثين التركيز عليالافادة العملية والميدانية لبحثهم سواء اثراء معرفي او تقديم حلول لمشكلة او الوقاية من مشكلات متوقعة مستقبلا.

أسئلة وتدريبات:

١) كيف يتم كتابة مستخلصات البحث؟

٢) ما هي خطوات وضع التصور المقترح؟

٣) كيف يتم وضع خطة العمل؟

٤) ما هي طرق استخلاص التوصيات؟

٥) كيف يتم صياغة المقترحات؟

٦) ما هي اساليب اقتراح الدراسات المستقبلية؟

أنشطة عملية:

قم باستخلاص تصور مقترح وخطة عمل لمواجهة مشكلة البحثية وتقديمالاقتراحات لحلها؟

التقييم الذاتي:

أسئلة التقييم الذاتي للقارئ

بعد الانتهاء من دراسة الفصل السابق يمكن للقارئ تقييم فهمه واستيعابه لمحتوي الفصل من خلال مؤشرات التقييم الذاتي التالية:

م	مؤشرات التقييم الذاتي	٥	٤	٣	٢	١
		ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف
١	معرفة صياغة مستخلاصات البحث.					
٢	معرفة استخراج التوصيات.					
٣	كيفية صياغة خطة العمل.					
٤	تقديم المقترحات.					
٥	وضع قضايا بحثية مستقبلية.					
٦	الاستخدام الامثل لنتائج الدراسة.					
٧	التوفيق بين المقترحات وخطة العمل.					
٨	القيام بالاستنتاجات العامة.					
٩	وضع التصورات النهائية.					
١٠	تيسير وصول المعلومة والنتيجة للقارئ.					